

«الزعابي: 123.3 مليار درهم سوق الفرص الاستثمارية في «شركاء أبوظبي»



أبوظبي: مهند داغر

كشف أحمد جاسم الزعابي، رئيس دائرة التنمية الاقتصادية - أبوظبي، عن توفير فرص استثمارية في 100 مجال يبلغ إجمالي حجم سوقها 123.3 مليار درهم (33.5 مليار دولار)، بحلول عام 2027 في إطار برنامج شركاء أبوظبي، الذي أطلقته الدائرة ضمن مبادرات الاستراتيجية الصناعية لتحسين بيئة الاستثمار في القطاع الصناعي، عبر توفير إرشادات شاملة ومفصلة عن الفرص الاستثمارية، وحوافز مصممة خصيصاً لتلبية متطلبات الشركات والمستثمرين.

جاء ذلك في كلمته الافتتاحية خلال معرض ومؤتمر أبوظبي الدولي للبترول (أديبك) 2023، أكبر منصة عالمية في قطاع الطاقة، أمس الاثنين، التي أعلن فيها الزعابي طرح فرص استثمارية في 33 مجالاً في قطاع الصناعات الكيماوية المزدهر، وتصل قيمة سوق هذه الفرص إلى 22.08 مليار درهم (6 مليارات دولار) بحلول عام 2027.

وقال الزعابي إن برنامج شركاء أبوظبي حدد باقة من الفرص الاستثمارية في القطاعات الصناعية السبعة، التي تركز عليها استراتيجية أبوظبي الصناعية وتشمل الصناعات الغذائية، والدوائية، والكيميائية، والآليات والمعدات، والصناعات الكهربائية، والإلكترونيات، وصناعة النقل.

وأضاف: توفر حزمة الفرص في 33 مجالاً في الصناعات الكيميائية إرشادات شاملة ومفصلة عن مميزات الاستثمار في أبوظبي، وفرص النمو في هذا القطاع الحيوي، وذلك في ظل التركيز على زيادة الصناعات الكيميائية محلياً لتلبية الطلب المتنامي، مشيراً إلى أن معدل النمو السنوي الإجمالي للفرص الاستثمارية، التي تم تحديدها في هذا القطاع يتراوح ما بين 2% إلى 14% في الفترة بين عامي 2022 و2027.

وبيّن الزعابي: منذ إطلاقها في يونيو/ حزيران 2022، نجحت استراتيجية أبوظبي الصناعية في تحقيق معدلات نمو لافتة في مجالات عدة، وخلال عام واحد فقط، ارتفعت الرخص الصناعية الجديدة الصادرة في أبوظبي بنسبة 16.6%، فيما قفزت استثمارات المصانع التي انتقلت إلى مرحلة الإنتاج بنسبة تتجاوز 85%، أما عدد المصانع العاملة في الإمارة فقد بلغ 960 مصنعاً، بزيادة نحو 5% مقارنة بالعام السابق لإطلاق الاستراتيجية.

وأوضح: يقوم القطاع الصناعي بدور محوري وأساسي في دعم استراتيجية التنويع الاقتصادي، التي أسهمت في تعزيز النمو الملحوظ للقطاعات غير النفطية، وفي العام الماضي ارتفعت الصادرات غير النفطية لإمارة أبوظبي بنسبة 26%، فيما بلغ متوسط معدل النمو السنوي للصادرات غير النفطية 6% في الفترة بين 2016 و2022 في جميع القطاعات، ومع مبادرات استراتيجية أبوظبي الصناعية نستهدف زيادة الصادرات غير النفطية إلى 178.8 مليار درهم بحلول عام 2031.

غير النفطي

وأعلن ارتفاع معدل نمو القطاعات غير النفطية في الإمارة ليتجاوز 12% خلال الربع الثاني من العام الجاري 2023، فيما بلغ معدل النمو خلال النصف الأول من العام الجاري 9.2%، مشيراً إلى أن هذا النمو القوي للقطاعات غير النفطية أسهم في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لإمارة أبوظبي بنسبة 3.5% خلال الربع الثاني، ونحو 4% خلال النصف الأول من العام الجاري، مقارنةً بالفترة نفسها من العام الماضي (2022)، لتصل نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية إلى أكثر من 53% من الناتج المحلي الإجمالي للإمارة.

وقال: خلال الربع الثاني من العام الجاري ارتفع معدل نمو القطاع الصناعي في أبوظبي بنسبة 7%، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي إلى 25 مليار درهم، ليحقق أعلى قيمة ربعية منذ 2014، ويسهم بـ 8.7% من إجمالي الناتج المحلي للإمارة و16.2% من الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية خلال الربع الثاني. مجدداً التزام أبوظبي بمواصلة بناء وتقوية الشركات مع المؤسسات الرائدة والمعنيين، وزيادة سبل الحصول على التمويل، وضمان سهولة ممارسة الأعمال، وزيادة التنافسية العالمية لأبوظبي، لترسيخ مكانة الإمارة وجهة مفضلة للمواهب والاستثمارات والأعمال.

وأعلنت «اقتصادية أبوظبي»، في مايو/ أيار الماضي الحزمة الأولى من برنامج شركاء أبوظبي، التي شملت فرصاً استثمارية في 20 مجالاً في الصناعات الغذائية، وتصل قيمة إجمالي سوق الفرص المطروحة نحو 29.4 مليار درهم (8 مليارات دولار) بحلول عام 2027.

ويستهدف البرنامج، الذي يشرف عليه مكتب تنمية الصناعة، ذراع الدائرة، لتطوير القطاع الصناعي زيادة التنافسية

العالمية لأبوظبي، وجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وتسهيل نقل التكنولوجيا والمعرفة والخبرات، وزيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للإمارة.

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.